نص ردن

فرسان القانون

■ علاء حسن

اكتسب ائتلاف دولة القانون التأييد الشعبي قبل خوض الانتخابات المحلية السابقة ، لأنه رفع شعار مواجهة الميليشيات وحصر السلاح بيد الدولة، فحقق نتائج متقدمة جعلته يشغل اغلب مقاعد مجالس المحافظات في وسط وجنوبي البلاد .

قبل أيام أعلنت كتلة فرسان دولة القانون المنضوية ضمن ائتلاف رئيس الحكومة تهديدها بالرد المسلح والتحشيد الشعبي ضد الكويت ، احتجاجا على إنشاء ميناء مبارك ، وبعيدا عن أي تفسير لهذا الموقف الذي يخالف توجهات الحكومة بالتمسك بالخيار الدبلوماسي لمعالجة المشكلة مع الكويت ، قال نواب عن دولة القانون إن ائتلافهم لا يضم بين صفوفه ميليشيات مسلحة ، بل يحرص على حصر السلاح بيد الدولة ، وقدمت الحكومة مشروع قانون بهذا الشأن الى مجلس النواب ليأخذ طريقه للتشريع .

مكاتب المصالحة الوطنية في محافظة نينوى هي أول من أعلنت تشكيل فرسان دولة القانون لتعمل بالتنسيق مع مجالس الإسناد العشائرية والصحوات على بسط الأمن في المناطق الساخنة في قرى ومدن المحافظة ، وستكون مهمتها محددة بضمان استقرار الأوضاع الأمنية عبر تفعيل مشروع المصالحة ، وحث فصائل مسلحة على التخلي عن السلاح والمشاركة في العملية السياسية .

جميع الأطراف المشاركة في الحكومة أبدت دعمها وتأييدها لجهود الحكومة في حصر السلاح بيد الدولة ، وأعلنت استعدادها لإقرار القانون ، قبل حلول موعد انسحاب القوات الأميركية من العراق ، وهذه الرغبة المعلنة تصطدم باحتفاظ جهات بفصائلها المسلحة ، او تشجيعها لتشكيل أخرى جديدة مدعومة من أطراف حكومية وفي ظل هذا التوجه وما يحمل من مخاطر تهدد استقرار الأوضاع الأمنية ، يكون الحديث عن حصر السلاح مجرد ادعاءات ولاسيما أن الساحة السياسية مازالت تعاني أزمات متلاحقة نتيجة الخلاف على العديد من القضايا ، وغياب الرؤية المشتركة لتحقيق المصالح الوطنية .

القوات الأميركية العاملة في العراق اتهمت إيران بالوقوف وراء بعض الميليشيات وحذرت الحكومة من تنامي نشاط تلك المجاميع المسلحة ووصفتها بأنها أكثر خطرا من تنظيم القاعدة الإرهابي ، وردا على ذلك أكدت مصادر رسمية قدرة القوات المسلحة على ترسيخ الأمن في البلاد والقضاء على المجاميع الإرهابية والخارجة على القانون .

في مقال نشره صحفي أميركي زار العراق لتغطية الانتخابات التشريعية السابقة جاء فيه أن معظم القوى السياسية تحتفظ بميليشياتها ، وللدول الإقليمية الدور الأكبر في دعمها وتسليحها ، ونشاطها يرتبط بحالة الاستقرار السياسي ، وهي على استعداد لاستخدام السلاح حين يصل الخلاف الى منعطف خطير وما ذكره الصحفي الأميركي عن الجانب المخفي من الواقع العراقي أكدته تصريحات عراقية حذرت من اندلاع مواجهات مسلحة في المناطق المتنازع عليها بعد الانسحاب الأميركي ، فضلا عن ارتفاع المطالبات بحسم الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة بعد حصول حوادث أمنية .

تشكيل فرسان دولة القانون في هذا الوقت سواء ارتبط بائتلاف رئيس الحكومة او غيره سيعزز القناعة بتعطيل دور القوات المسلحة في حفظ الأمن في البلاد ، ومواجهة الاعتداءات الخارجية ، وبينما أعلنت قوى رفضها هيمنة طرف معين على المؤسسة العسكرية وتسخيرها لخدمة مسؤول يتزعم حزبا متنفذا، احتفظت تلك القوى بفصائلها المسلحة ، ولن تفكر في يوم ما بحلها مقابل وجود فرسان دولة القانون .

مهمات فرسان دولة القانون تثير القلق في الشارع العراقي من إصرار البعض على تعدد الجهات المسلحة خارج إطار الدولة ، وائتلاف دولة القانون بوصفه يتزعم الحكومة الحالية تقع على عاتقه مسؤولية الوقوف بحزم ضد تشكيل أية جماعة تستخدم السلاح بذريعة مساندة الجهد الحكومي لحفظ الأمن ، العراقيون بأمس الحاجة اليوم الى فرسان حقيقيين أي نبلاء لبناء دولة وليس لجهات تحمل السلاح .

مجلس بغداد: نحتاج ١٥ مليار دولار لتطوير الجانب الخدمي

صابر العيساوي

□ بغداد / المدى

كشف رئيس لجنة التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد، ، أمس الأحد، أن العاصمة بغداد بحاجة إلى ١٥ مليار دولار تخصص على شكل دفعات إلى أمانة بغداد لغرض تحسين الواقع الخدمي في العاصمة . وكان أمين بغداد صابر العيساوي قد طالب رئيس الوزراء بتوفير الأموال اللازمة للنهوض بواقع الخدمات في البلاد وقال محمد الربيعي إن" العاصمة بغداد وبحسب الخطة بحاجة إلى ١٥ مليار دولار لتطوير الجانب الخدمي والعمراني واكساء الشوارع وبناء المجسرات وإنشاء طرق متطورة ".وهدد مجلس محافظة بغداد باللجوء إلى الشارع في حال عدم إخضاع أمانة بغداد إلى رقابته في "قانون العاصمة" الذي يدرس حاليا في أروقة مجلس النواب ومجلس شورى الدولة .وأضاف الربيعي أن " الحكومة في حال خصصت ١٥ مليار دولار ضمن خطتها العشرية ومنحت على شكل مراحل يفترض من أمانة بغداد التعاقد مع شركات عالمية للاستشارة وأن لا تعتمد على كادرها او الشركات التركية ".وأشار إلى أن "الحكومة العراقية تخصص سنويا مليارَي دولار لأمانة بغداد لغرض تنفيذ مشاريع تكميلية لتوفير الخدمات في الحدود الإدارية المُكلفة بها أمانة بغداد ".وينظم قانون محافظة بغداد في حال تم تشريعه العلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة الاتحادية من الناحية القانونية، ويختلف قانون العاصمة بغداد عن قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم، إذ لا تنطبق الصلاحيات الممنوحة لجميع المحافظات على محافظة بغداد كونها العاصمة.وكان مجلس محافظة بغداد قد اتهم أمانة العاصمة بالوقوف وراء التجاوز على التصميم الأساسي لبغداد من خلال عدم متابعتها ورقابتها واتخاذها الإجراءات الرادعة بحق ٤٢ حياً سكنياً متجاوزاً أنشئت منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن في بغداد، كما ان العشرات من البساتين تم تحويلها إلى أراض سكنية دون موافقات رسمية.

بابل تناقش ظاهرة التسوّل

□ بابل / إقبال محمد

أكد قائمقام مدينة الحلة صباح الفتلاوي: أن ظاهرة التسول من الظواهر السلبية المنتشرة في مركز مدينة الحلة وآثارها تقع على المدينة والمجتمع لذلك شكلنا فريق حل المشكلات ويتكون من مجموعة من النشطاء الذين يعملون في منظمات المجتمع المدني وفي دوائر الدولة لوضع حلول مناسبة لهذه الظاهرة حيث عقدنا عدة اجتماعات ومؤتمرات وندوات بحضور الدكتور حسن بيعي ممثل جامعة بابل كلية الطب وممثل الإشراف التربوي في تربية بابل ودائرة ذوي الاحتياجات الخاصة ودائرة الرعاية الاجتماعية ودور الأيتام،فضلا عن الشرطة . وتوصلنا إلى معرفة الأسباب الحقيقية للتسول منها فقدان الأبوين والطلاق أو كون الأب سجينا وحالات الفقر والتفكك العائلي ومن أهم أسباب التسول حالات الهجرة وكذلك العوائل الغجرية الراحلة من مناطق بعيدة الى المركز. أخذنا دراسة عن الموضوع وعملنا قاعدة بيانات بناء على زيارتنا الى مناطق تجمع المتسولين ومناطق تجمع العوائل الغجرية في مركز مدينة الحلة وعلى أطرافها وتوصلنا الى أعداد المتسولين الى فئاتهم العمرية وحينها توصلنا الى وضع خطة لمعالجة الموضوع بالتنسيق مع الدوائر المعنية في الاجتماع الذي حضره رئيس المحافظة وعدد من الأعضاء. وأضاف يوجد قانون ينظم عملية التسول واتخذت الحكومة المحلية على عاتقها حجز أي متسول اذا كان مشمولا بالضوابط و تحيله الى هذه الجهات المعنية للتخلص من الظاهرة نحن بدورنا في قائمقامية قضاء الحلة وجهنا المفارز لإلقاء القبض على أي متسول في مركز المدينة او في التقاطعات وإيداعه في التوقيف وإحالته للمحاكم لمعرفة صنفه من أي نوع من المتسولين وإحالته وفق القوانين التي تم ذكرها في الفترة الأخيرة ونسبة التسول الى أكثر من ٣٠ – ٣٥٪ في مركز مدينة الحلة ونحن مستمرون. وأشار الفتلاوي الى اجتماع آخر بعد عيد الفطر يطرح فيه انجازات فريق العمل على الجهات الحكومية وسيتم تقليص هذه الظاهرة السلبية الى ابعد الحدود ولا يمكن إلغاؤها إطلاقا لأنها موجودة في كل دول العالم . وعن التجاوزات على أملاك الدولة . بين الفتلاوي وجود نوعين من التجاوز الأول تجاوز على أملاك الدولة مشمولين بالقرار ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ وهذا لا يسمح بالتجاوز اطلاقا ويزال التجاوز من قبل الدائرة صاحبة الملك فور وقوعه وإذا عجزت الدائرة تقوم القائمقامية برفع التجاوز، هذا الموضوع صدر به تريث من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ،التجاوزات قبل هذا الموعد يكون التريث برفعها الى إشعار آخر نحن في قضاء الحلة اغلب التجاوزات قبل عام ٢٠٠٩ ويوميا ترفع عشرات التجاوزات في الأحياء ونحن مستمرون لرفع التجاوزات اما التجاوز الثاني فهو على الاراضي الزراعية التي هي أملاك خاصة، لكن صنفها زراعي وهي مشمولة بالقانون ١٣ لسنة ٢٠٠١ وهذه الأراضي دخلت ضمن تصميم مدينة الحلة وبدأ الأهالي بتقطيعها وبيعها ما يسهم في عشوائية البناء هناك أحياء مشابهة لأحياء الجامعين والجديدة وجبران والمهدية والسنية القديمة وهي ظاهرة غير صحيحة كتبنا عنها الى الوزارة والمحافظة والمجلس باتخاذ الإجراءات المناسبة. وبين أن الأراضي الزراعية المخصصة للسكن وفق الاستعمالات تسمح البلدية بتقسيمها تقسيما نظاميا وتوضع لها خرائط خاصة وتترك مجالات الخدمة من شوارع وساحات لبناء مدارس ومستوصف صحي ومركز شرطة وبعدها يسمح لصاحب العقار ان يبيع ملكه وفق التصميم الجديد وثم تحصل الموافقة و أكد:القانون متوقف ولا يمكن العمل به. لا يوجد توزيع لأراض وشقق سكنية أين تذهب الزيادة والانفجار السكاني الموجود وأين تذهب العوائل مما يضطرهم الى التجاوز على الأراضي الزراعية وتفتيتها لبناء دور سكنية لأنه لا يمكن منع المواطن من البناء إذا لم يوفر له سكن منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن لم تفرز أية أراض للسكن ولم توزع شقق سكنية ونحن كدولة نتحمل مسؤولية تقسيم الأراضي لأنه يوجد تقصير في توزيع قطع الأراضي على المواطنين لذا اضطر المواطن لعدم وجود بديل.

وقال : نعتب على الحكومة المحلية في المحافظة على إهمال شط الحلة فعتبنا كبير على المواطنين لأنه ليس لديهم احترام لشط الحلة، نفايات المحلات او أنقاض البنايات ونفايات الأطباء وقسم من نفايات مستشفى مرجان ترمى ولم يستثمر شط الحلة ليكون مكانا للترفيه وترتاده العوائل ،هناك خطة لعرض الجانب الأيمن من شط الحلة كفرصة استثمارية ليكون متنزهات ومطاعم غربية.

أهالي الأنبار يشكون من انتشار الألعاب النارية رغم حظرها

الانبار / متابعة المدى

أعرب مواطنون في محافظة الانبار عن امتعاضهم الشديد من انتشار الألعاب النارية في مدن المحافظة رغم حظرها من قبل الحكومة المحلية.

ويقتني الأطفال بسهولة الألعاب النارية من المحال التجارية التي تعج بتلك البضائع مع قرب حلول عيد الفطر، وعادة ما تكثر هذه الألعاب في المناسبات. ويشكو مواطنون من انتشارها، ولاسيما بعد أن تم تسجيل إصابات وحروق بين الأطفال الذين يقبلون على شراء الألعاب النارية بأنواعها المختلفة.

وتعرض ثلاثة من أبناء عدنان عيسى إلى حروق وتشوهات مؤقتة في اليد والوجه بعد استخدامهم لألعاب نارية ومسدسات بلاستيكية ترمي الرصاص المطاطي مع المفرقعات الصوتية والنارية. ويقول عيسى، وهو من سكنة مدينة الرمادي ويبلغ من العمر ٣٨ عاما، إنه "في كل مرة تقترب فيه المناسبات تنتشر في مدن الانبار ظاهرة غير حضارية وخطرة على الأطفال وتتمثل بالألعاب النارية". ويتساءل "لماذا يروج للألعاب النارية من قبل بعض التجار والمحال التجارية رغم منع مجلس محافظة الانبار بيع أو دخول الألعاب النارية والمفرقعات للمدينة. وهذا الأمر نضع تحته الف علامة تعجب واستفهام".

ويقول التدريسي عباس الجايد (٤١ عاما) من الفلوجة لـ (آكانيوز) إن "الطلاب من مختلف الأعمار وخصوصا المرحلة الابتدائية يقومون يقبلون على اقتناء الرشاشات والمسدسات البلاستيكية ذات الأشكال المخيفة واللعب بها حتى داخل المدارس رغم منعنا المتواصل لهم لكن دون جدوى".

ويضيف أن "الظاهرة أخذت تتسع وخصوصا مع اقتراب عيد الفطر وحتى بعد انتهائه سيواصل الأطفال تفجير المفرقعات، ويقومون أيضا خلال اللعب بتقمص شخصيات العصابات المنظمة وهذا الأمر تنمي لدى الطفل أمورا لا تحمد عقباه".

أما المواطنة رضاب عبد الله (٣٢ عاما) من قضاء حديثة غرب الانبار، فتقول خلال ساعات نسمع ونرى يوميا الأطفال يطلقون الألعاب النارية ويلعبون في الشوارع وهم يطلقون على أنفسهم تنظيم القاعدة وعصابات المافيا وبأسماء معروفة".

وتضيف "نأمل من القوات الأمنية منع تداول الألعاب النارية التي تخفيف الكبار قبل الصغار

ذي قار تفعّل إجراءاتها لرفع التجاوزات عن أراضي الإسكان

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي أعلن قائمقام قضاء الشطرة عن جرد دور المتجاوزين على الموقع المخصص لمشروع المجمع السكني في منطقة الفتاحية وإمهال اصحابها شهرا واحدا لإخلاء ارض المشروع أكد مدير إسكان ذي قار قيام الحكومة المحلية في قضاء سوق الشيوخ بتفعيل إجراءاتها لرفع التجاوزات عن موقع مشروع سوق الشيوخ السكني المزمع المباشرة بتنفيذه مطلع العام القادم .

وقال مدير اسكان ذي قار المهندس عبد الصاحب عبد الأمير الحمداني للمدى :إن الحكومات المحلية في قضاءي سوق الشيوخ والشطرة باشرت وبعد مفاتحتها بشأن اخلاء المواقع المخصصة لمشاريع المجمعات السكنية في الناصرية بتفعيل اجراءاتها لرفع التجاوزات عن المواقع المذكورة، مشيرا في الوقت ذاته إلى استكمال كافة المخططات واجراءات تخصيص قطع الاراضي للمشاريع السكنية المزمع تنفيذها في كل من سوق الشيوخ والشطرة وقلعة سكر ضمن خطة وزارة الاعمار والاسكان لعام ٢٠١٢ .

وكان وزير الاعمار والاسكان المهندس محمد الدراجي قد قال في وقت سابق من هذا الاسبوع ان الربع الأخير من العام الحالي سيشهد احالة ستة مجمعات سكنية جديدة في خمس محافظات عراقية من بينها مجمع سكني في قضاء سوق الشيوخ بمحافظة ذي قار.وبدوره اكد قائمام قضاء الشطرة المهندس حسين عزيز الغالبي إمهال المتجاوزين فترة شهر واحد لإخلاء الارض المخصصة لمشروع المجمع السكني في قضاء الشطرة .

واوضح الغالبي في تصريحات صحفية " أنه تم جرد الدور السكنية المتجاوزة على الأرض المخصصة للمشروع في منطقة الفتاحية والبالغة ٣٩ دارا ، واستدعاء أصحابها وإمهالهم مده شهر واحد لإخلاء ارض المشروع ووفق تعهد خطي يلزمهم بالإخلاء خلال المدة المقررة.

وعن الإجراءات الأخرى المتخذة لحلحة مشكلة المتجاوزين قال قائمقام الشطرة:انه تم توفير موقع بديل لتوطين المتجاوزين يقع خارج حدود بلدية الشطرة وتوفير قطعة ارض سكنية لكل متجاوز على ارض المشروع السكني للانتقال إليها خلال المدة المقررة وذلك بعد استحصال موافقة محافظ ذي قار ومجلس المحافظة بهذا الشأن .

منوها إلى أن هذا الإجراء تم تطبيقه أيضا على المتجاوزين على الموقع المخصص لإنشاء مشروع المركز الثقافي في الشطرة والذين بلغ عددهم ١٢ متجاوزا .

اللجنة المالية: لجنة لإعادة النظر بسلم رواتب موظفي القطاع

□ بغداد / المدى

شكلت اللجنة المالية البرلمانية لجنة فرعية من أربعة أعضاء لإعادة النظر في مشروع قانون سلم رواتب موظفي القطاع العام، مشيرة إلى ان هذا القانون يضمن المساواة بين موظفي كافة الوزارات.

وقالت عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب أمس الأحد:"ان هناك الكثير من مشاريع القوانين الموجودة على جدول أعمال اللجنة المالية ومن ضمنها مشروع قانون تعديل سلم رواتب موظفي القطاع العام حيث يتضمن تخصيص المخصصات لحملة الشهادات العليا(الماجستير والدكتوراه) لذلك قمنا بتشكيل لجنة فرعية من أربعة اعضاء لإعادة النظر به ولتحقيق المساواة بين موظفي كافة الوزارات".

وأوضحت نجيب:"أبقينا هذا القانون دون أن نناقشه مناقشة مستفيضة داخل اللجنة، كون اللجنة أجمعت أن يتم تعديل الفئات الذين لديهم شهادات عليا ضمن تعديل قانون الخدمة المدنية العام، مشيرة إلى ان هذا القانون سيضمن حق الموظفين في كافة الوزارات حيث توجه هذا القانون إلى عدم إصدار قوانين وقرارات "مرقعة" كمنح مخصصات لفئات معينة دون غيرها لذلك كان من الضروري إعادة النظر به من جديد ليشمل حملة الشهادات العليا كافة وبجميع الوزارات دون تميز وزارة عن أخرى".

يذكر أن اللجنة المالية تسعى لتشريع قانون لوضع صندوق لاسترداد الأموال العراقية والبحث عنها في كافة الدول الأجنبية والعربية.

لجنة تحمل البرلمان ارتفاع العقارات

□ بغداد / المدى

حملت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية الجهات الرقابية في البرلمان والوزارات المتخصصة بالشؤون المالية سبب ارتفاع العقارات والأراضي ، مشيرة الى عدم وجود حل سريع مادام هناك المحسوبية والتحزبية التي تسند من يحاول رفع الأسعار بدون رقيب.

هذا وقد شهدت سوق العقارات ارتفاعاً مفاجئاً بخاصة أسعار الأراضي المخصصة للسكن بعد بدأ مصرف الرشيد الحكومي منح قروض لموظفي القطاع العام.وقالت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ناهدة الدايني أمس الأحد: "إن ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات بعد منح القروض وسلف السكن لموظفي القطاع العام ،فضلا عن عدم وجود رقابة مالية سواء من البرلمان او دوائر ومؤسسات الدولة المختصة بالشؤون المالية ، وإن هذا الأمر لا يوجد له حل سريع، وإنما يحتاج الى وقت طويل عن طريق سيطرة الدولة على كل مفاصل الأجهزة الإدارية مع وضع العقاب لمن يسيء.

وأضافت الدايني: "أن ارتفاع الأسعار ليس على العقارات فقط فلو نلاحظ عندما تحدث زيادة في الرواتب ترتفع أسعار السلع والبضائع في الأسواق وهذا دليل على ضعف الجهاز الرقابي على الدلاليين والتجار".

يذكر أن العقارات ارتفعت في شكل متناغم مع أنباء إطلاق القروض، لكن الارتفاع الحقيقي ربما سيكون في مجال العقارات الصغيرة أو الأراضي المهيأة للبناء .

من كل محافظة خبر

بغداد:

المباشرة بإخلاء مرضى السرطان

قامت وزارة الصحة و للمرة الأولى بالبدء بمشروع الإخلاء الطبي لمرضى السرطان خارج العراق.وقال مدير عام قسم الصحة الدولية رمزي رسول انه تم تشكيل لجنة طبية في دائرة مدينة الطب لاستقبال المرضى، وتزويدهم بالتقارير الطبية، فضلا عن تشكيل لجان اخرى في كل دائرة صحة، مبينا ان المرضى سيتلقون العلاج الإشعاعي في مراكز صحية متقدمة في مجال معالجة السرطان في تركيا، وبمتابعة مباشرة من قبل الوزارة من خلال الأطباء المرافقين للمرضى.وأشار رسول الى إخلاء ٣٢١ مريضا ومرافقا ٢٠١١، يرافقهم ١٩ طبيبا لغرض التدريب على العمليات الدقيقة واكتساب المهارة والكفاءة والخبرة.

النجف:

فتح باب التعيين للملاكات التمريضية

أعلنت دائرة صحة النجف، الأحد، عن فتح باب التعيين للكوادر التمريضية من تاركي العمل وخريجي السنوات السابقة، مؤكدة أن آخر يوم لاستلام طلبات المتقدمين للتعيين سيكون في الـ٢٢ من أيلول المقبل.وقال مدير إعلام صحة النجف سالم نعمة إن "صحة النجف بحاجة إلى الكثير من الملاكات التمريضية وخاصة من العنصر النسوي"، داعيا "المرضين والمرضات في النجف من تاركي الخدمة أو خريجي السنوات الماضية إلى تقديم طلباتهم لغرض تعيينهم".وأضاف نعمة أن "آخر يوم لاستلام طلبات المتقدمين للتعيين سيكون يوم الـ٢٢ من أيلول المقبل"، مشيرا إلى ان "المحافظة شهدت افتتاح العديد من المراكز الصحية والأقسام الجديدة والتي تم فيها مداورة الملاكات بعد وقف التعيينات".

البصرة:

استعدادات لاستحداث لجنة للنقل

كشفت رئاسة مجلس محافظة البصرة، أمس الأحد، بأنها تستعد لاستحداث لجنة داخل المجلس تعنى بشؤون النقل البحري والبري والجوي، إضافة إلى تعيين أحد الأعضاء لرئاسة لجنة الخدمات، وآخر لرئاسة لجنة الثقافة والإعلام.وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح حسن البزوني إن "رئاسة المجلس ستقوم قريباً باستحداث لجنة تعنى بشؤون النقل البحري والبري والجوي".وأضاف أن "اللجنة سوف تمارس بعد تشكيلها الإشراف والرقابة على المشاريع والعمليات والإجراءات ذات الصلة بالنقل، خاصة وان البصرة تتميز عن بقية المحافظات بوجود أربعة موانئ تجارية فيها، كما تحتوي على منفذ حدودي بري مع إيران وآخر مع الكويت، بالإضافة إلى مطار دولي".